

السيد الأستاذ أشرف كمال  
نائب رئيس قطاع الشركات المقيدة  
البورصة المصرية

تحية طيبة و بعد ،،،

إعمالا بمبدأ الإفصاح و الشفافية مرفق لسيادتكم صورة من البيان الصحفى الصادر من مجموعة طلعت مصطفى القابضة بشأن حكم محكمة القضاء الادارى اليوم و الخاص بعقد مدينتي .

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام و التقدير ،،،

نائب الرئيس

و رئيس الشئون المالية و علاقات المستثمرين

جهاد السوافطة

عنه  
زكريا الجزيري

تحريرا فى ٢٢/١١/٢٠١١

## عقد مدينتي قانوني وملزم ومستوفي الشروط

القاهرة، ٢٢ نوفمبر ٢٠١١

تشرف مجموعة طلعت مصطفى القابضة، رائدة التطوير العقاري في مصر، أن تعلن عن صدور حكم المحكمة الإدارية اليوم بالتأكيد على صحة عقد مدينتي، وسلامته من الناحية القانونية، واتفاه مع القوانين المصرية، وبالتالي رفض الدعوى المقدمة بإلغاء العقد والزمته الجهة الإدارية بإعادة تقييم قطعة الأرض الغير مستغلة مره أخرى.

علماً بأن الإدارة الحكومية المنوط بها إعادة التقييم هي اللجنة العليا للتقييم بالهيئة العامة للخدمات الحكومية وهي ذات الجهة التي قامت بتقييم الأرض عند توقيع عقد البيع الجديد فى نوفمبر ٢٠١٠. وتنوه مجموعة طلعت مصطفى انها قامت باستغلال وتطوير ومد المرافق والبنية التحتية والطرق ومحطات الكهرباء والصرف الصحى وخزانات المياه لما يعادل أكثر من ٧٥% من مساحة الأرض المتعاقد عليها وبالتالي ما قد يخضع لإعادة التقييم لا يتعدى ٢٥% من مساحة الأرض الكلية، مع العلم أنه فى حالة إعادة التقييم فى ظل الظروف الاقتصادية فإنه ليس من المتوقع أن يزيد سعر التقييم عن ما سبق تقييمه فى نوفمبر ٢٠١٠.

وأن مجموعة طلعت مصطفى حفاظاً منها على حقوق المساهمين ستقوم بالطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على الشق الصادر فى الحكم والخاص بإعادة تقييم الجزء الغير مستغل من الأرض.

فى ٢١ يونيو ٢٠١١ كانت هيئة مفوضى الدولة قد أصدرت توصياتها للمحكمة برفض الدعوى المرفوعة المطالبة بإلغاء عقد مدينتي الجديد. وبعد أشهر من دراسة العقد الجديد والعديد من مختلف الوثائق والمستندات القانونية المقدمة، إنتهى الأمر بالهيئة إلى إتخاذ قرارها بأن العقد صحيح قانوناً ومستوفياً للشروط، ومتوافقاً مع المتطلبات القانونية والإجرائية السائدة، ولذلك أوصت بأن المحكمة الإدارية ينبغي عليها رفض الدعوى ببطلان العقد.

وبناء عليه فقد صدر الحكم اليوم برفض الدعوى وتأييد صحة عقد مدينتي.

علماً بأن عقد مدينتي الجديد قد تم توقيعه فى ٨ نوفمبر ٢٠١٠، بعد قيام هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بإعادة تخصيص الأرض للشركة العربية للمشروعات والتطوير العمراني، شركة تابعة لمجموعة طلعت مصطفى القابضة، وفقاً للمادة رقم ٣١ (مكرر) من القانون رقم ١٤٨ لعام ٢٠٠٦، الصادر كتعديل لقانون المناقصات والمزايدات لعام ١٩٩٨؛ لتحقيق متطلبات المصلحة العامة من مشروع مدينتي.